

منظمة الصحة العالمية

ج ٥٥/ وثيقة معلومات/٤

١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢

A55/INF.DOC./4

جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

بناء على طلب المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف،
تتشرف المديرية العامة بإحالة التقرير المرفق إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسين.

دولة فلسطين

المجلس الصحي الفلسطيني الأعلى - وزارة الصحة الفلسطينية

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة
بما فيها فلسطين، و مساعدتهم

تقرير مقدم إلى:

جمعية الصحة العالمية الخامسة و الخمسون

إبريل 2002

مقدمة

لقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو للسلام منذ مايو 1994 بتنفيذ الخطة الصحية الخمسية الأولى ومنذ مايو 1999 بدأت بتنفيذ الخطة الصحية الخمسية الثانية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي علينا بعد تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بالانسحاب من ارض القدس الشريفة والضفة وغزة إلا أننا تمكنا من بناء شبكة من مراكز الرعاية الأولية الموزعة جغرافياً على القرى والمدن بشكل يحقق عدالة التوزيع وسهولة وصول المرضى وتطبيق مفهوم الرعاية الشاملة للأسرة. وجنبا إلى جنب قامت الوزارة بتحديث وتوسيع المستشفيات الموجودة وإضافة مستشفيات جديدة في المناطق المحرومة أدت إلى توفير سرير لكل 650 مواطن مع إضافة نوعية للخدمات في الرعاية الثالثة من جراحة القلب إلى جراحة المخ والأعصاب .

ولقد ركزنا على صحة المرأة من الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى الصحة المدرسية والتثقيف الصحي كما تم إنجاز قائمة الأدوية الأساسية وتطبيقها بمعونة فنية من منظمة الصحة العالمية كذلك أنجزنا البروتوكولات العلاجية للأمراض المزمنة ودليل استخدام الأدوية، لكننا منذ 2000/9/29م وحتى الآن نواجه بكل أسف حرباً من إسرائيل تشمل الحصار البري والبحري والجوي واستخدام أسلحة محرمة دولياً من قذائف صاروخية ورصاص متفجر وغارات ضارة وربما استخدام اليورانيوم المستنفذ مع استهداف الأطفال وخاصة في الرأس والعين والجزء الأعلى من الجسم. إن الحصار وتقطيع الأوصال قد حرم القرى من إرسال مرضاها إلى المدن كما منع فرق التطعيم والطب الوقائي وصحة البيئة من التوجه من المدينة إلى القرى المجاورة .

لقد أدى هذا إلى انخفاض معدل التطعيم من 95% قبل سنوات العدوان إلى 65-75% خاصة في القرى ومثل ذلك رعاية الأم والطفل .

في مارس -أبريل 2002 وللأسف قامت القوات الإسرائيلية بإعادة احتلال رام الله وطولكرم وقلقيلية كما ارتكبت مجزرة في مخيم جنين للاجئين فشردت 13065 امرأة وطفل وقتلت بالطائرات والدبابات 500 مواطن منهم 380 من مخيم ومدينة جنين و120 من مدينة نابلس القديمة ولقد منعت سيارات الإسعاف ليس فقط الهلال الأحمر الفلسطيني ولكن الصليب الأحمر الدولي وسيارات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وقتلت الجرحى إما بتركيهم ينزفون حتى الموت أو بإطلاق النار عليهم بعد أصابهم الأولى.

لقد قتل مدير مستشفى اليمامة ببيت لحم ومدير الإسعاف في جنين بالإضافة إلى 17 ما بين طبيب وممرض ومسعف وسائق إسعاف مع تدمير 32 سيارة إسعاف تدميراً كاملاً وجرح 250 مسعف وممرض. هذا بالإضافة إلى قطع الماء والكهرباء عن القرى والمدن والمخيمات، وتدمير شبكات مياه وكهرباء المستشفيات.

لقد بلغ عدد الجرحى حتى تاريخه 35696 وعدد الشهداء 2176 منهم 416 طفلاً كما دمر لنا 32 سيارة إسعاف تدميراً كاملاً ومات على الحواجز 17 امرأة بحالة ولادة و13 طفلاً حديثي الولادة.

وبرغم كل هذه المآسي فإننا لن نفقد الأمل وسنبقى نؤمن بأن خيارنا الاستراتيجي هو السلام العادل والشامل الذي يؤدي إلى قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف (الشرقية) إلى جانب دولة إسرائيل تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

وبرغم الظلمة الحالكة السواد ستشرق شمس السلام، وبرغم الصعوبات سيسود السلام.

د. رياض الزعنون

وزير الصحة

أولاً: المؤشرات الديموغرافية:

• **السكان:** عدد سكان فلسطين في 2001 هو 3,298,951 (قطاع غزة 1,196,591، و الضفة الغربية 2,102,360). ويشكل اللاجئين 65.1% من سكان قطاع غزة و 26.5% في الضفة الغربية. وتبلغ الكثافة السكانية لكل كم² في قطاع غزة 3161 نسمة و في الضفة الغربية 347 نسمة. في الحقيقة، يجب أن يكون مأخوذاً في الاعتبار أن مساحة كبيرة من قطاع غزة والضفة الغربية ما زالت محتلة من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وبالتالي تكون نسبة الكثافة الحقيقية أعلى مما هو مسجل. يبين توزيع السكان أن 46.9% هم تحت 15 سنة و 18.5% من السكان تحت عمر خمسة سنوات بينما يشكل السكان من عمر 60 سنة فما فوق 4.7% من السكان. معدل عدد أفراد الأسرة 6.1 و معدل عدد الأطفال لكل امرأة تزوجت هو 4.54 يعيش منهم 4.31.

• **الوضع البيئي:** إن ما نسبته 84.8% من السكان متصلين بشبكات مياه الشرب (80.7% في الضفة الغربية و 93.3% في قطاع غزة). أما نسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف الصحي فتبلغ 53.5% في قطاع غزة و 34% في الضفة الغربية بينما تشكل الحفر الامتصاصية النسبة المتبقية مما له أكبر الأثر على الوضع الصحي و البيئي للسكان. هذا بالإضافة إلى الطرق الغير صحية في إزالة و تجميع القمامة مما له أكبر الأثر على رداءة مياه الشرب و تلويث الهواء الجوي.

• **معدل التبعية (Dependency rate):** فهي 100.6% (112.8% في قطاع غزة و 94.3% في الضفة الغربية). إن نسبة التبعية في فلسطين هي الأعلى بين كل البلدان المجاورة الأخرى، حيث إنها 54% في قبرص، 67% في مصر، 82% في الأردن، 64% في لبنان.

• **النمو السكاني:** معدل النمو السكاني 2.8% في 2001 بينما كان 5.2% في 1995.

• **معدل المواليد الخام:** بلغ 33.2 لكل 1000 نسمة في السنة في 2001 بينما كان 46.5 لكل 1000 نسمة في 1995.

• متوسط العمر المتوقع (Life expectancy):

إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو 71.82 سنة في 2000، بينما كانت 71.50 سنة في 1998. إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في 2000 للنساء أعلى من الرجال (73.43 سنة للنساء و 70.27 سنة للرجال). بلغ معدل متوسط العمر عند الولادة 71.82 سنة في 2000 بينما كان 71.5 سنة في 1988.

• نسبة الخصوبة:

إن نسبة الخصوبة في فلسطين واحدة من النسب الأعلى في العالم، وتقدر بحوالي (5.93) لكل امرأة في عام 2000. وهي تتناقص بشكل واضح على مدار السنوات الماضية الستة من 7.4 في 1994 إلى 5.58 في عام 1998. وهذا بسبب الجهود التي تبذل في ميدان تنظيم النسل والصحة الإنجابية.

• الصحة الإيجابية و تنظيم الأسرة:

ازداد العدد الكلي لعيادات تنظيم الأسرة من 97 عيادة في عام 1997 إلى 178 عيادة في عام 2001 حيث تبلغ نسبة الزيادة حوالي (83%) بينما ازدادت نسبة استخدام السيدات لوسائل منع الحمل المختلفة حيث تبلغ نسبة استخدام اللولب 27%، وحبوب منع الحمل فتصل نسبتها إلى 48%، و المانع الذكري بنسبة 19% من السيدات المتزوجات.

• **التعليم:** ينتشر في فلسطين 2,610 مدرسة و عدد طلابها 942,942 طالب موزعين على 26,449 فصلاً دراسياً و يعلمهم 32,051 مدرساً.

• الاقتصاد الفلسطيني:

طبقاً لسلطة النقد الفلسطينية، فإن الإنتاج القومي الإجمالي في فلسطين خضع إلى تقلبات عالية خلال السنوات الخمس الماضية حيث نقص معدل الناتج القومي للفرد من 1983 دولار أمريكي في السنة في عام 1998 إلى 1,771 دولار في عام 2000 وكذلك نقص عدد العمّال في إسرائيل من 126.1 ألفاً في 1999 إلى 112.9 ألف في 2000 وتوقف العمل تقريباً في إسرائيل منذ عام 2001 حتى الآن. والعمّال في داخل فلسطين نقصوا أيضاً من 667.0 ألفاً في 1999 إلى 575.9 ألفاً في عام 2000 بسبب الحالة السياسية التي سادت في فلسطين أما نسبة البطالة فهي (14.1%) في 2000 و 60% في عام 2001 وهي غير مستقرة بسبب الحالة السياسية وظروف الاحتلال وإغلاق المناطق

• **المراضه (Morbidity):** تتعرض فلسطين إلى ما يسمى المرحلة الوبائية الانتقالية (Epidemiological transition) حيث تتداخل الأمراض الوبائية مع الأمراض الغير وبائية. حيث أن أمراض الكبد الوبائي (A, B, C) مستوطنه في البلاد كما أن التهاب السحايا البكتيري و الفيروسي تسجل بنسب متزايدة سنوياً. أما الحمى المالطية فما زالت من أهم الأمراض التي تسجل في فلسطين بالإضافة إلى انتشار الأمراض الطفيلية و فقر الدم. أما الأمراض الغير وبائية فيشكل مرض السكر ما معدله 9% بين السكان و أمراض القلب و ضغط الدم و السكتة الدماغية فتشكل تقيلاً متزايداً سنوياً. و يشكل معدل المراضه للأورام الخبيثة 60 لكل 100,000 نسمة، بينما هذا المعدل بين السكان في عمر 50 سنة فما فوق هو 350 لكل 100,000 نسمة من الرجال و 382 لكل 100,000 نسمة من النساء.

• **معدل الوفيات:** بلغ 2.8 لكل 1000 نسمة في 2001 بينما كانت 4 لكل 1000 نسمة في 1995.

• **معدل وفيات الأطفال الرضع:** بلغ 22 لكل 1,000 مولود في 2001 بينما كان هذا المعدل 25-30 لكل 1000 مولود في بداية التسعينات. أما معدل الوفيات بين الأولاد تحت عمر الخمس سنوات 2.9 لكل 1000 نسمة و 0.4 لكل 1000 نسمة بين الأطفال في عمر 5-19 سنة. بينما تبلغ هذه النسبة 35.1 لكل 1000 نسمة بين السكان في عمر 60 سنة فما فوق.

• معدل وفيات الأمومة MMR

إن معدل وفيات الأمومة واحدة من أكبر المؤشرات المهمة التي تبين الحالة الصحية للنساء، وبالرغم من أن نسبة الولادات في المؤسسات الصحية قد ازدادت في السنوات الأخيرة لكن العديد من المخاطر ما زال يؤثر على هذا العامل خاصة الاضطراب في الحالة السّياسية وحظر التجول والإغلاق والفصل المتكرر للمناطق الفلسطينية وهي عوامل محدّدة لزيادة الخطر على وفيات الأمهات وتقدر النسبة بحوالي 80 لكل 100,000 امرأة في سن الإنجاب.

ثانياً: النظام الصحي الفلسطيني:

• الرعاية الصحية الأولية:

تنتشر في الأراضي الفلسطينية شبكة من عيادات الرعاية الأولية موزعة على جميع محافظات الوطن ويبلغ عدد هذه العيادات 595 عيادة (100 عيادة في قطاع غزة و 495 عيادة في الضفة الغربية) تتبع بمعدل 60% لوزارة الصحة ، 31% للمنظمات الغير حكومية و 8.5% لوكالة الغوث.

• المستشفيات:

يوجد في فلسطين 70 مستشفى، بنسبة 47,127 نسمة لكل مستشفى كما يوجد 4,522 سريراً بمعدل 729 نسمة لكل سرير أو 1.4 سرير لكل 1000 نسمة.

• الموارد البشرية:

يعمل في وزارة الصحة 7,458 مستخدماً دائماً ، منهم حوالي 4,931 محترفٌ صحي. هناك 1,380 طبيباً (28% من محترفي الصحة) منهم 575 اختصاصي و 805 أطباء عامون وبمعدل قدره 2,025 شخص و 1.9 سرير لكل طبيب. كما يعمل حوالي 2,457 ممرض بنسبة 50% من موظفي الصحة كذلك يوجد عدد 843 فني صحي بنسبة 17.1% من موظفي الصحة وعدد 136 صيدلانياً وحوالي 115 طبيب أسنان . أما البقية فهم (2,527) يعملون في مختلف الخدمات الصحية. 33% من العاملين في وزارة الصحة يعملون في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية و 54 % في مؤسسات الرعاية الصحية الثانوية.

فيما يلي أبرز آثار الاحتلال الإسرائيلي على جميع أوجه الحياة الفلسطينية :

أولاً: تأثير الأحداث الجارية على مختلف القطاعات الصحية للشعب الفلسطيني:

1. التأمين الصحي:

انخفض دخل وزارة الصحة السنوي من التأمين الصحي بمعدل 33% مقارنة بالعام 1999 و إن النسبة الأكبر لهذا النقص كانت في قطاع العمال.

جدول (1) يبين معدل دخل التأمين الصحي في العام 1999 و العام 2001

نوع التأمين	1999	2001	الفرق	%
تأمين اختياري	6,543	3,561	-2,892	-45
تأمين إجباري لموظفي الحكومة	43,148	48,551	5,403	13
تأمين العمال	40,827	4,720	-36,107	-88
تأمين للشركات	23,408	12,785	-10,623	-45
تأمين مساعدات اجتماعية للحالات المعوزة	18,369	19,232	863	5
المجموع	132,205	88,849	-43,356	-33

2. الأدوية:

تبلغ ميزانية شراء الأدوية في وزارة الصحة حوالي 20 مليون دولار أمريكي في السنة ومعدل الإعانات و الشراء من الأدوية التي وصلت وزارة الصحة حوالي 12.5 مليون دولار أمريكي وهذا يعني أن هناك نقصا مقداره 7.5 مليون دولار في العام 2001 (37.5%)، مما أدى إلى نقص في كميات الأدوية المتوفرة وخاصة الأدوية الأساسية المحددة بالإضافة إلى أدوية علاج الأمراض المزمنة والأورام الخبيثة والمضادات الحيوية الأساسية. هذا بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت علي معدلات صرف الأدوية من وزارة الصحة للأسباب الآتية:

- زيادة عدد العائلات التي تستخدم التأمين الصحي الخاص بالانتفاضة نتيجة تدني الأوضاع المعيشية والمقدرة الشرائية للفلسطينيين.
- أحداث الانتفاضة الحالية والعدد الكبير من الشهداء والجرحى نتيجة للعدوان الحربي الإسرائيلي علي المدنيين الفلسطينيين.

3. المهمات الطبية:

تبلغ ميزانية شراء المهمات الطبية في وزارة الصحة حوالي 7 مليون دولار أمريكي في السنة ومعدل الإعانات من المهمات الطبية التي وصلت وزارة الصحة حوالي مليون دولار أمريكي وهذا يعني أن هناك نقصا مقداره 6 مليون دولار في العام 2001 (85%)، هذا بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت علي معدلات صرف المهمات الطبية بسبب الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية.

4. المختبرات وبنوك الدم:

الميزانية السنوية 2.8 مليون دولار وحجم الإعانات 350,000 دولار وما تم توريده من خلال البنك الإسلامي ووزارة الصحة وجهات مانحة أخرى 1.9 مليون دولار وتركزت التبرعات علي أكياس بنك الدم و مواد تحاليل مسح العينات (HIV, HBV & HCV) وكواشف الأورام الخبيثة Tumor markers وكواشف فيروسات التهاب الكبد الوبائي Hepatitis markers. إن ما تعاني منه المختبرات يتحدد في نقص قطع الغيار الخاصة بأجهزة المختبرات وعمليات الصيانة بسبب الاغلاقات المتكررة.

5. تأثير الأحداث الجارية على العمل في المراكز الصحية و المستشفيات:

• الرعاية الأولية:

معدل الزيارات لمراكز الرعاية الأولية في فلسطين قد ازداد بمعدل 33.4% في عام 2001 مقارنة بالسنة السابقة و هذا أدى إلى زيادة الضغط على مراكز الرعاية الأولية مما قد يؤثر على مستويات الخدمة.

جدول (2) عدد الزيارات لمراكز الرعاية الأولية

المنطقة	2000	2001	الفرق	%
قطاع غزة	2,267,022	3,107,796	840,774	37
الضفة الغربية	1,298,186	1,649,994	351,808	27
فلسطين	3,567,208	4,759,791	1,192,582	33.4

• المستشفيات:

جدول (3) يبين المؤشرات الصحية الخاصة بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة 2000 و 2001

المؤشر	2000	2001	الفرق	%
عدد الأسرة	2,024	2,167	152	7.5
أيام الإقامة في المستشفى	496,013	608,268	112,255	22.6
عدد حالات الدخول	185,356	222,909	37,553	20.3
عدد حالات الخروج	180,357	220,594	40,237	22.3
خدمات الطوارئ	491,036	677,943	186,907	38.1
زيارات العيادات الخارجية	806,187	1,352,104	545,917	67.7
عدد العمليات الجراحة	55,943	71,540	15,597	27.9
عدد حالات الولادة	39,562	49,869	10,307	26.1
عدد الوفيات	2,886	3,081	195	6.8

ازدادت عدد أيام الإقامة في المستشفيات الحكومية بمعدل 22% فيما ازدادت خدمات الطوارئ و الزيارات إلى العيادات الخارجية بمعدل 38% و 67% علي التوالي، أما العمليات الجراحية فزادت بمعدل 27% والولادة في المستشفيات بمعدل 26%.

6. صحة البيئة:

ازداد معدل عينات الغذاء التي يتم تجميعها من الأسواق ب 33% لعمل الفحوصات البكتيرية عليها بسبب ازدياد الاشتباه بإمكانية نقلها للأمراض المعدية عن طريق الغذاء.

• نقص معدل عينات المياه من الآبار الجوفية اللازمة لإجراء الفحوصات البكتيرية عليها ب 30% وتصل هذه النسبة للآبار الموجودة في القرى إلى 43% وهذا قد يؤدي إلى زيادة معدل الأمراض المنقولة بواسطة مياه الشرب.

• تحطيم 7 آبار خاصة للشرب و 44 بئرا زراعية و التي تستخدم أحيانا للشرب.

• تراكم القمامة وصعوبة نقلها للمكبات الخاصة بها بسبب قرب هذه المكبات من المناطق الحدودية والخطر الممكن أن يتعرض له سائقي الشاحنات. وهذا قد يؤدي إلى زيادة المخاطر البيئية والصحية.

• نقص معدل التقصي المبكر للأمراض المعدية مثل:

1. الكوليرا: بمعدل 26% في مياه الشرب و 12% في مياه المجارى و 47% في الخضراوات.

2. شلل الأطفال: نقص معدل التقصي المبكر في مياه المجارى لهذا المرض الخطير بمعدل 27%. وللأسف الشديد ظهر Wild Polio Virus Type 1 في عينات المجارى من منطقة رفح التي أخذت بتاريخ 2002/02/16م مما حدا بوزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وعمل حملة تطعيم للأطفال في المنطقة المحيطة (Mopping up) بتاريخ 2002/04/06م.

7. التطعيمات:

بالرغم من استمرار تسجيل تغطية عالية لجميع التطعيمات الأساسية للأطفال فإن هناك خوفا كبيرا من أن يتأثر معدل استجابة الأطفال لهذه التطعيمات في المستقبل بسبب التأخير في نقل هذه التطعيمات من المخازن الرئيسية إلى العيادات بالإضافة إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والنقص الشديد في عمليات صيانة الثلجات وكذلك الصعوبات التي يواجهها العاملون الصحيين في الوصول إلى العيادات الصحية خاصة عيادات القرى والمناطق النائية. مع العلم أن برامج التطعيم قد تعطلت في المناطق المحتلة والمدن المحاصرة في الضفة الغربية منذ نهاية شهر مارس 2002، مما يهدد بانتشار الأوبئة. برامج التطعيم قد تعطلت في المناطق المحتلة والمدن المحاصرة في الضفة الغربية منذ شهر مارس 2002، لذلك علي المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في هذا الخصوص.

8. الأمراض المعدية:

رغم النجاح الكبير الذي حققته وزارة الصحة للمراقبة والتحكم في معظم الأمراض المعدية وخاصة الأمراض الخطيرة منها إلا أنه للأسف وبسبب إجراءات جيش الاحتلال الإسرائيلي فقد تراجع قدرة السلطات الصحية على مراقبة كثير من الأمراض الوبائية الهامة مثل الكوليرا و شلل الأطفال حيث نقص معدل التقصي للشلل الرخوي الحاد (Acute Flaccid Paralysis) إلى أقل من 1 لكل 100,000 طفل عند عمر أقل من 15 سنة. وظهرت حالة كلب (Rabies) لأحد أطفال الخليل بعد عشرات السنوات من تسجيل آخر حالة عند الإنسان في فلسطين وهذا يدعو للقلق خاصة أن هذه الحالة ظهرت عند أحد الأطفال و اسمه هشام محمد شحاتة و عمره تسع سنوات من منطقة الشيوخ في الخليل بالإضافة إلى عزل الفيروس من رأس حمار كان قد عقر طفلا و رجلا آخرين من عائلة الكرجة في بلدة حلحول في الخليل. وقد أدى هذا الحدث إلى إعلان وزارة الصحة أن منطقة الخليل منطقة موبوءة بهذا المرض. كما أدت إجراءات الاحتلال العسكري للمدن و المخيمات الفلسطينية منذ 2002/3/29 إلى :

- تدمير البنية التحتية مما أدى إلى تجميع المياه العادمة مما يهدد بانتشار البعوض و الحشرات الناقلة للأمراض الوبائية كحمى النيل الغربي و الحمى القلاعية و التيفوئيد.
- توقف برنامج مكافحة الحشرة الرملية الذي قد يسبب إلى زيادة انتشار مرض الليشمانيا.
- احتجاز المواطنين في غرف ضيقة و سيئة التهوية قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الفطرية و مرض السل الرئوي.
- هناك خطر من زيادة حالات الكزاز الوليدي الناجم عن الولادات خارج المستشفيات.
- هناك خطر من انتشار مرض التهاب الكبد الوبائي "B" وسط الأطفال الرضع نتيجة وقف برامج تطعيم المواليد حيث أن حوالي 3% من النساء الحوامل حاملات لهذا المرض.
- وقف برنامج التطعيم ضد داء الكلب و الحمى المالطية جراء عدم مقدرة الطواقم البيطرية للوصول للحيوانات و تطعيمها مما يؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض حيوانية المنشأ.
- انتشار الجثث و تحللها و عبث الحيوانات بها قد يؤدي إلى تلوث البيئة و انتشار العديد من الأمراض الوبائية.

9. التأثيرات الأخرى للاحتلال على أوجه الصحة الفلسطينية:

ازدادت زيارات الأطفال الذين يعانون من مرض سوء التغذية بمعدل 46% ونقص معدل المسح الصحي لحالات PKU بمعدل 5% وازدادت زيارات السيدات الحوامل بمعدل 13% أما السيدات اللواتي يعانين من الحمل الخطر فازدادت بمعدل 53%، و من الممكن تفسير ذلك نتيجة للإجراءات القمعية الإسرائيلية باستعمالها للغازات المسيلة للدموع والمحرمة دوليا بالإضافة إلى الضغط النفسي

الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية. وازدادت ولادات السيدات في منازلهن بسبب عدم مقدرتهن على الوصول إلى المراكز الصحية للتوليد بمعدل 15%. ازدادت حالات التبول الليلي والخوف بين الأطفال وطلاب المدارس بمعدلات عالية جدا.

ثانيا: الشهداء و الجرحى:

بلغ عدد الشهداء 2,176 وعدد الجرحى 35,696 (416 شهيدا و 41% من الجرحى أقل من 18 سنة) ولقد تم نقل 1,240 جريحا للعلاج بالمستشفيات العربية والصديقة، حوالي 42% من إجمالي الإصابات قد حدثت بسبب إطلاق الأسلحة النارية وأن أكثر من 50% من الإصابات كانت في الجزء العلوي من الجسم مما يؤكد أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قد أطلق النار على المواطنين الفلسطينيين من أجل القتل العمد. وقد تسببت تلك الإصابات في إعاقة دائمة ل 5,500 حالة تشمل هذه الإعاقات فقدان 32 شخصا لإحدى عيونهم أو كليهما. كذلك استمرت الوحدات الخاصة الإسرائيلية في تصفية واغتيال المدنيين الفلسطينيين بدم بارد وخارج نطاق القانون حيث بلغ مجموع الذين استشهدوا على أيد القوات الخاصة نتيجة اغتيالهم وقتلهم بدم بارد 209 شهيدا.

• التعرض لغاز غريب:

سجل (55) حالة أطفال تحت سن 18 سنة تعرضوا للغاز الغريب يومي 12،13/2/2001 في منطقة خانينوس وكذلك في يوم 30/03/2001م أدخل إلى مستشفى رفيديا بنابلس (60) حالة تعرضوا لنفوس الغاز.

ثالثا. التعليم:

عدد المدارس التي أغلقت بسبب الحصار 174 مدرسة و عدد الطلبة المحرومين من الدراسة بسبب الإغلاق 900,000 طالب.

رابعا. الاعتقال:

لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز أكثر من 5,200 معتقل فلسطيني وعربي موزعين على 10 سجون مركزية ومراكز تحقيق، ومن بين المعتقلين سجناء نقل أعمارهم عن 18 سنة وآخرين من كبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة مختلفة، كما تحتجز إسرائيل هؤلاء الأسرى في سجون خارج مناطق سكانهم خلافا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. هذا عدا آلاف الأسرى اللذين تم اعتقالهم منذ شهر مارس من العام 2002 والذي لم يعرف عددهم ومصيرهم بعد، حيث وضعوا في معسكرات اعتقال مجهولة.

خامسا. هدم البيوت:

أكدت وثيقة لمنظمة العفو الدولية (إمينستي) أن إسرائيل قد دمرت منذ عام 1987 ما لا يقل عن 5,422 منزلا مما أدى إلى فقدان 31,200 شخصا لمنزلهم.

سادسا. الاستيطان في الأراضي المحتلة:

أما مصادرة الأراضي والاستيطان في الأراضي الفلسطينية وترحيل سكانها الأصليين منها فهي سياسة عامة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذه الممارسات تعتبر خرقا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة وهي كذلك جريمة حرب بموجب المادة 2/8/ب/7 من اتفاقية إنشاء المحكمة الدولية، وهذه الجرائم تتم بشكل مبرمج رغم التأكيد على عدم شرعيتها من قبل المجتمع الدولي وذلك من خلال عدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي خصوصا القرار رقم 452 لسنة 1979 الصادر عن مجلس الأمن الذي يعتبر أن سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس لها أي سند قانوني وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب. وقد بلغت عدد البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون في العام 2001 حوالي 45 بؤرة استيطانية عدا عن الأراضي المصادرة من أجل إقامة طرق التفافية حيث بلغت مساحتها 2,224 دونما كما تم أيضا مصادرة 12,400 دونما في جنوب الضفة الغربية لإقامة مناطق صناعية استيطانية يضاف إلى هذا مل تم مصادرته وتجريفه بدءا من تاريخ 2000/9/29 والذي قدر ب 26,352 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة و هي تعادل حوالي 7.5% من مجموع الأراضي الزراعية.

سابعا. الاجتياح الإسرائيلي واحتلال مناطق السلطة الفلسطينية:

تواصل قوات الاحتلال منذ 2002/3/29 اجتياحها لجميع مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، باستثناء مدينة أريحا، وتقوم بأعمال قتل وتهجير قسري لمئات المدنيين الفلسطينيين. كما نفذت قوات الاحتلال عمليات تتكيل واعتقال جماعية تذكر العالم بحقبة سوداء من تاريخ البشرية أبان الحرب العالمية الثانية. كما دمرت المؤسسات المدنية والعلمية والتعليمية والدينية والأمنية والبنية التحتية للسلطة الفلسطينية.

1. رام الله:

لا تزال قوات الاحتلال تحاصر مقر الرئيس عرفات وتمنع وصول كل مقومات الحياة للمحاصرين في المقر وهذا يعد خرقا لكل الاتفاقات الدولية والموقع عليها من الحكومة الإسرائيلية. كما تفرض حظرا كاملا للتجول على المدينة، وتقوم برفعه لعدة ساعات كل ثلاثة أيام، وأثناء رفع حظر التجول تطلق النار باتجاه المدنيين الذين يتوجهون لقضاء حاجياتهم . كم حاصرت عمارة الطابوق، وسط مدينة رام

خامسا. هدم البيوت:

أكدت وثيقة لمنظمة العفو الدولية (إمينستي) أن إسرائيل قد دمرت منذ عام 1987 ما لا يقل عن 5,422 منزلا مما أدى إلى فقدان 31,200 شخصا لمنزلهم.

سادسا. الاستيطان في الأراضي المحتلة:

أما مصادرة الأراضي والاستيطان في الأراضي الفلسطينية وترحيل سكانها الأصليين منها فهي سياسة عامة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذه الممارسات تعتبر خرقا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة وهي كذلك جريمة حرب بموجب المادة 2/8/ب/7 من اتفاقية إنشاء المحكمة الدولية، وهذه الجرائم تتم بشكل مبرمج رغم التأكيد على عدم شرعيتها من قبل المجتمع الدولي وذلك من خلال عدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي خصوصا القرار رقم 452 لسنة 1979 الصادر عن مجلس الأمن الذي يعتبر أن سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس لها أي سند قانوني وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب. وقد بلغت عدد البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون في العام 2001 حوالي 45 بؤرة استيطانية عدا عن الأراضي المصادرة من أجل إقامة طرق التفافية حيث بلغت مساحتها 2,224 دونما كما تم أيضا مصادرة 12,400 دونما في جنوب الضفة الغربية لإقامة مناطق صناعية استيطانية يضاف إلى هذا مل تم مصادرته وتجريفه بدءا من تاريخ 2000/9/29 والذي قدر ب 26,352 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة و هي تعادل حوالي 7.5% من مجموع الأراضي الزراعية.

سابعا. الاجتياح الإسرائيلي واحتلال مناطق السلطة الفلسطينية:

تواصل قوات الاحتلال منذ 2002/3/29 اجتياحها لجميع مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، باستثناء مدينة أريحا، وتقوم بأعمال قتل وتهجير قسري لمئات المدنيين الفلسطينيين. كما نفذت قوات الاحتلال عمليات تتكيل واعتقال جماعية تذكر العالم بحقبة سوداء من تاريخ البشرية أبان الحرب العالمية الثانية. كما دمرت المؤسسات المدنية والعلمية والتعليمية والدينية والأمنية والبنية التحتية للسلطة الفلسطينية.

1. رام الله:

لا تزال قوات الاحتلال تحاصر مقر الرئيس عرفات وتمنع وصول كل مقومات الحياة للمحاصرين في المقر وهذا يعد خرقا لكل الاتفاقات الدولية والموقع عليها من الحكومة الإسرائيلية. كما تفرض حظرا كاملا للتجول على المدينة، وتقوم برفعه لعدة ساعات كل ثلاثة أيام، وأثناء رفع حظر التجول تطلق النار باتجاه المدنيين الذين يتوجهون لقضاء حاجياتهم . كم حاصرت عمارة الطابوق، وسط مدينة رام

الله، والتي تحتوي على مكاتب لوكالات الأنباء ومراسلي القنوات الفضائية، واقترفت يوم 2002/3/30، جريمة راح ضحيتها خمسة من أفراد قوات الأمن الوطني، وذلك بعد أسرهم. كما قصفت مقر قيادة الأمن الوقائي في منطقة بيتونيا، واستخدمت المواطنين الفلسطينيين دروعا بشرية في محاولات اقتحام المقر، الذي تواجد في داخله ما بين ثلاثمائة وأربعمائة مواطن من العاملين في الجهاز، والموظفين الإداريين وعائلاتهم والموقوفين. و أرغمت قوات الاحتلال حوالي ستين مدنيا فلسطينيا، كانوا محتجزين في مبنى مجاور، على الوقوف أمام الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية الأخرى، مستخدمة إياهم دروعا بشرية. واستخدمت سيارات الإسعاف الفلسطينية في أعمال اقتحام منازل المواطنين الفلسطينيين. واقتحمت مستشفى رام الله المكون من ثلاثة طوابق، واحتجزوا حوالي خمسة وخمسين مواطنا، بينهم تسعة جرحى، داخل الأقسام، وقيدوا أيديهم، وأرغموهم على الاستلقاء على الأرض، ونكلوا بهم قبل مغادرتهم المستشفى في حوالي الساعة العاشرة مساء. كما ومنعوا العاملين، ومن ضمنهم مدير المستشفى من الاتصال بالعالم الخارجي. واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي السيد يونس الخطيب، رئيس "جمعية الهلال الأحمر" الفلسطيني وثمانية من ضباط الإسعاف.

2. نابلس:

وفي نابلس وخصوصا البلدة القديمة والتي تعود بعض أبنيتها إلى ثلاثة آلاف عام تعرضت لقصف عشوائي بطائرات F16 والطائرات المروحية، قذائف الدبابات والأسلحة الرشاشة، والذي أدى بدوره إلى سقوط حوالي 120 من الضحايا وتدمير المنازل السكنية فوق سكانها. كما أرغمت قوات الاحتلال المواطنين على الخروج من منازلهم والتجمع في مدرسة جمال عبد الناصر واعتقلت حوالي 1000 منهم واقتادتهم إلى معسكر حواره جنوبي المدينة. كما قامت بمحاصرة المستشفى الميداني في مسجد البيك واقتحامه واعتقال الجرحى الذين كانوا يعالجون في داخله. وهناك العديد من جثث الشهداء مازالت تحت الأنقاض. وبقيت المدينة بكافة ضواحيها في ظلام دامس وانقطاع عن العالم الخارجي جراء قطع الكهرباء والماء والهواتف عنها. في حين اقتحمت مباني جامعة النجاح الوطنية وحولتها إلى ثكنة عسكرية. هذا وقد أعلنت المصادر الطبية عن وصول 59 جثة للمستشفيات.

3. بيت لحم:

في مدينة بيت لحم واصلت قوات الاحتلال حصارها لكنائس المهد والسيدة العذراء، سانتا ماريان، السريان ومبنى تابع للكنيسة الأرثوذكسية يستخدم لمبيت الرهبان. وتقوم قوات الاحتلال بأعمال قصف بشكل متقطع لكنيسة المهد لإرغام حوالي 250 مواطنا يحتمون في داخلها على الخروج منها، وقد أسفر إطلاق النار على الكنيسة عن استشهاد قارع الأجراس فيها، وقد وجدت جثته في إحدى الساحات الداخلية للكنيسة، وكانت قوات الاحتلال قد دمرت البوابة الجنوبية للكنيسة. كما فتح جنود الاحتلال

النار باتجاه الكنيسة مما أدى إلى اشتعال النار في غرفة نوم أحد الرهبان، وهرع عدد من المواطنين المحاصرين داخل الكنيسة لإخماد الحريق فأطلق جنود الاحتلال النار باتجاههم.

4. مخيم جنين للاجئين:

قدرت المصادر المحلية والطبية في مخيم جنين للاجئين والذي يعيش فيه حوالي 13 ألف نسمة على مساحة 64 دونما فقط، سقوط حوالي 380 شهيدا على الأقل لا زلوا متناثرين في المخيم، بالإضافة لمئات الجرحى تركوا ينزفون في الأزقة والشوارع وداخل المنازل لعدة أيام. وفي صباح يوم الأحد الموافق 2002/4/7، أرغمت قوات الاحتلال المواطنين على التجمع في حارة الدمج، على أطراف المخيم، وفي هذه الأثناء أهدمت شابين فلسطينيين أمام أعين أهاليهم. وأكدت المصادر أن كافة أنواع الغذاء وابتسط أنواع الأدوية ومياه الشرب قد نفذت كليا. تعرض المخيم إلى كارثة إنسانية كما أفاد جستن هاغلر و وفل رفيز في مجلة الإندبندنت البريطانية في مقال منشور في صحيفة القدس الفلسطينية بتاريخ 2002/04/15 تحت عنوان "إسرائيل تدفن الأجساد ولكنها لا تستطيع دفن الأدلة"، في ظل الحصار الشديد الذي فرضته الدبابات الإسرائيلية على الصحفيين لمنعهم من محاولة دخول المخيم، أفاد شهود عيان من الفارين من المخيم بأنهم شاهدوا جنودا إسرائيليين يدفنون جثث الشهداء في قبر جماعي في حارة الحواشي، حيث "حفروا حفرة كبيرة في الأرض ورأيتهم يملؤها بالجثث واستخدموا جرافة كبيرة لتغطية القبر بالأوساخ بالإضافة إلى انتشار الرائحة الكريهة التي إنبعثت من الجثث المتعفنة في الأزقة الضيقة التي أغلقت أمام المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية التي كانت تحاول إرسال سيارات إسعاف وأطباء لإخلاء الجرحى ونقل الجثث" واجمع المسؤولون الدوليون "أن إسرائيل خرقت بشكل واضح اتفاقية جنيف الرابعة وأن هناك مأساة إنسانية وجريمة ارتكبت وأن إسرائيل تحاول التغطية عليها" وقال مصدر دبلوماسي كبير أن "من الواضح أن لديهم ما يخفونه" وقال مسئول في منظمة الأمم المتحدة "أن الناس الذين يقتربون من طرف المخيم يجدون رائحته سيئة جدا" ومن غير المعروف ما هي نسبة المباني في المخيم التي ما زالت واقفة حيث تقول بعض التقارير أن ثلث المخيم تمت تسويته بالأرض كما أفاد شهود عيان آخرين بأنهم رأوا بأم أعينهم أناس ينزفون حتى الموت في الشوارع وطفلا في العاشرة من العمر ملقى على الأرض وكان هناك ثقب كبير في جانبه ويده منزوعة عن جسمه. فلسطينيو المخيم المحاصرون والذين اختبئوا في المخيم نفسه يعيشون بدون ماء أو دواء ويتعرضون لإطلاق النار عليهم من قبل القناصة الإسرائيليين إذا ما خرجوا نظام منع التجول. كما أن هنالك ما بين 2000-3000 شخص فروا من المخيم إلى القرى المجاورة يعيشون حاليا في المدارس والمساجد في ظروف سيئة وإمدادات غذائية ودوائية محدودة. كما أفاد صحفي فرنسي من "أ.ف.ب" الذي أمضى 48 ساعة في مخيم جنين للاجئين، "أنه شم رائحة جثث في هذا المخيم الذي يحتله الجيش الإسرائيلي" وقال بيار باريانسي الصحفي العامل لحساب صحيفة لومانيتة عند حاجز

الجملة عند المدخل الشمالي لجنين "أنه بحسب العديد من شهادات الفلسطينيين فإن الجيش الإسرائيلي قام بدفن الجثث في حفرة في الساحة المركزية للمخيم وردمها بالأسمنت" وقال أنه "شم رائحة جثث وشاهد أكواما من النفايات وحشرات وظروفا صحية مريعة وأطفالا وسخين ونساء يصرخن وهن يحملن أطفالهن لأنهن لم يعدن قادرات على تنظيفهن بسبب نقص المياه. وقد انقطعت تقريبا الأغذية وحليب الأطفال وأن عددا من المواطنين اضطروا لشرب مياه المجارى المتبقية". وكان الجيش الإسرائيلي نفسه قد أعلن يوم الجمعة 2002/04/12م أن مئات الفلسطينيين قتلوا أو جرحوا خلال المعارك. كما أن هجرة قسرية تنفذ بحق المدنيين الفلسطينيين عبر اعتقالهم بشكل جماعي وترحيلهم إلى القرى المجاورة حيث أكد شهود عيان من المخيم أن قوات الاحتلال حملت جثثا في شاحنات ونقلتها خارج المخيم إضافة إلى حفرها قبورا جماعية لدفن جثث أخرى.

وفى ظل إستهدافها للأطعم الطبية، تعرض مستشفى جنين يومي الخميس والجمعة إلى قصف مكثف من قبل قوات الاحتلال أسفر عن إلحاق أضرار جسيمة في المختبر ووحدة الأكسجين هذا بالإضافة إلى أن إمدادات الكهرباء أصبحت ضعيفة جدا لدرجة أن ثلاجات حفظ الموتى لم تعد قادرة على العمل وتم دفن الجثث المتحللة التي أحضرت من أجزاء أخرى من المدينة في حدائق المستشفى. كما تعرض مستشفى الرازي في المدينة لأعمال قصف مماثلة أدت إلى تعطيل العمل داخل المستشفى. كما أن أطقم الإسعاف لم تتمكن من إسعاف 7 مصابين سقطوا على بعد مائة متر من المستشفى، وتمعن قوات الاحتلال في منع سيارات الإسعاف من حرية الحركة لإخلاء الجرحى. كما تهدد قوات الاحتلال الأطقم الطبية بالموت وتمنعها من الحركة، وعندما تتحرك تطلق النار عليها، وتحتجز أفرادها لعدة ساعات بعد إرغامهم على خلع ملابسهم وتفتيشهم، وتفتيش الجرحى بعد إنزالهم على الأرض، مما أدى إلى وفاة عددا منهم.

وفي بلدة طوباس في محافظة جنين بتاريخ 2002/4/6 اقترفت القوات الإسرائيلية جريمة قتل بدم بارد راح ضحيتها ستة مواطنين كانوا قد أصيبوا في رؤوسهم.

وفي بلدة عرابة في محافظة جنين أيضا اقترفت قوات الاحتلال بتاريخ 2002/4/10 جريمة قتل بشعة وبدم بارد راح ضحيتها مزارع فلسطيني وزوجته.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى أن يعبر العديد من مسئولى المجتمع الدولي عن استيائهم:

• دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى إرسال قوات دولية متعددة الجنسيات على وجه السرعة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

• أعلن تيري رود لارسن الموفد الخاص للأمم المتحدة لدى زيارته مخيم جنين أن الدمار في المخيم الذي احتله الجيش الإسرائيلي يشهد على "فضاعة تفوق التصور" وقال أن المخيم دمر كلياً كأن زلزالا حل في المخيم و أكد أن هذا غير مقبول إطلاقا "إنها فضاعة تفوق التصور" وتابع لدينا خبراء اعتدلوا الحروب والهزات الأرضية و يؤكدون انهم لم يشاهدوا حتى الآن شيئا مماثلا مضييفا انه "غير مقبول

إطلاقاً ألا تكون الحكومة الإسرائيلية سمحت منذ إحدى عشر يوماً لفرق الإنقاذ والبحث عن الناجين من دخول المخيم، إن هذا الأمر مقزز على الصعيد الأخلاقي، الموت يبعث نتانة فظيعة". واعتبر تيري رود لارسن أن الأولوية هي في إرسال فرق إنقاذ والبحث عن الناجين. وأشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة سوف تحاول معرفة ما حصل بالضبط خلال المعارك حين كان الجيش الإسرائيلي يطارد الفلسطينيين.

• قال بيتر هانسن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن إسرائيل استخدمت قوة غير متناسبة في هجومها على مخيم جنين ودمرت منازل يسكنها ما يصل إلى 5 آلاف فلسطيني هناك وقال إن الهجوم الإسرائيلي أدى إلى دمار واسع النطاق وان هناك دليلاً على الاستخدام الكاسح وغير المتناسب على ما يبدو للقوة.

• قال بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية، أن ما نراه في جنين هو مأساة إنسانية مروعة و أوضح أن ما حدث هنا تسبب في معاناة إنسانية هائلة لآلاف المدنيين الفلسطينيين ودعا السلطات الإسرائيلية للسماح لوصول منظمات الإغاثة الدولية إلى المخيم.

• عبر المبعوث الروسي فيدوفين عن صدمته إزاء حجم الدمار في مخيم جنين وقال "انه دمار كبير جدا ولم أتخيله أبدا في مثل هذا الحجم" كما قال "انه يعيش انطباعات رهبة بعد أن شاهد مأساة الإنسانية الحقيقية وعاشها في المخيم كما أفاد انه شاهد في مخيم جنين مناظر للخراب والدمار الكبيرين".

• أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة أن السلطات الإسرائيلية منعت رجال إنقاذ واليات رفع الأنقاض من الدخول إلى مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية حيث دفن بعض الأهالي أحياء تحت أنقاض مبانيهم المهدمة كما أعلن مكتب إنقاذ اللاجئين التابع لوكالة الأمم المتحدة أن الجيش الإسرائيلي حول القسم الأكبر من المخيم إلى أنقاض.

• قال يوسي ساريد في مجلة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية "أن مأساة رهبة حدثت في مخيم جنين وأنا مستعد للإدلاء بشهادتي".

ثامنا: إجراءات العقاب الجماعي:

إلى ذلك مازالت قوات الاحتلال تشدد على المدنيين الفلسطينيين، من خلال سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعزل المدن والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض. كما فرضت حظرا كاملا على تنقل البضائع والمدنيين. يؤدي هذا الحصار إلى حرمان الآلاف من الطلبة والموظفين من الوصول إلى جامعاتهم ومدارسهم وأماكن عملهم، مما يؤدي إلى حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والى شلل في جميع مرافق الحياة. وأثناء انتفاضة الأقصى، وضعت

سلطات الاحتلال 80 حاجزا إضافيا في الطرق ليسيظروا على أهم طرق الوصول داخل الضفة الغربية إلى جانب نقاط التفتيش التي يبلغ عددها 40 نقطة على الطرق على حدود إسرائيل والأردن.

تاسعا: الاعتداءات على المنشآت والوسائل الصحية والطواقم الطبية:

1. انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي لأفراد الطواقم الطبية الفلسطينية:

يعتبر الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي حقا أساسيا من حقوق الإنسان المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على هذه الحقوق. لقد تعرض العديد من الطواقم الطبية وسائقي سيارات الإسعاف إلى الخطر الحقيقي أثناء قيامهم بمهامهم الإنسانية، وقد أدى الاستخدام المفرط للقوة وبشكل عشوائي من قبل جنود الاحتلال ومستوطنيه إلى سقوط 17 شهيدا و 250 جريحا بينهم. كما قتل الطبيب الألماني هاري فيشر في مدينة بيت جالا، جراء إصابته بقذيفة صاروخية أثناء قيامه بإسعاف المصابين الذين أصيبوا عندما تعرضت مدينة بيت جالا لقصف صاروخي ومدفعي بتاريخ 2000/11/15 و استشهد د. ثابت ثابت مدير صحة طولكرم كذلك استشهد مدير مستشفى اليمامة في بيت لحم ومدير خدمات الإسعاف في جنين أثناء تأديتهم مهامهم الإنسانية.

2. الاعتداءات على الوحدات ووسائل النقل الطبية الفلسطينية:

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وفي تقرير لها عن الأضرار والمصاعب التي واجهتها طواقمها الطبية منذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/29 ، أشارت إلى الآتي:

جدول (5) عدد الاعتداءات على سيارات الإسعاف و الطواقم الطبية

العدد	البيان
176	عدد سيارات الإسعاف التي تم مهاجمتها
80	عدد سيارات الإسعاف التي تم إصابتها
30	عدد سيارات الإسعاف التي تم تدميرها
250	عدد سائقي وضباط الإسعاف الذين جرحوا
17	عدد سائقي وضباط الإسعاف والطواقم الطبية الذين استشهدوا
350	عدد حالات منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المستشفيات أو نقل الجرحى

3. الاعتداءات على المنشآت الطبية على أيدي قوات الاحتلال الحربية الإسرائيلية:

عملت المستشفيات الميدانية، ومنذ اليوم الأول لإنشائها في العديد من المدن الفلسطينية قرب مناطق المواجهات لكي تسهل عمل الطواقم الطبية في متابعة الجرحى في الميدان، وهو ما يخفف حجم العبء الملقى على المستشفيات الحكومية والأهلية لاحقاً. تعرضت المستشفيات الميدانية والثابتة والمراكز الصحية إلي 95 اعتداء.

4. استخدام حدائق المستشفيات كمقابر للشهداء:

استمرت عمليات القصف و تدمير البنية التحتية لمستشفيات محافظات الوطن في الأشهر الأخيرة حيث حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى رام الله الحكومي و فرضت حظر الدخول و الخروج منه و اقتحمته عدة مرات و منعت المواطنين من الوصول لاستلام الجثث مما هدد بكارثة بيئية لكثرة عدد الشهداء و عدم مقدرة المستشفى على استيعابهم مما حدا بإدارة المستشفى بدفن الشهداء في فناء المستشفى.

5. الإغلاق والحصار الداخلي يخلق آثارا كارثية على الحق في تلقي الرعاية الصحية:

سياسة الإغلاق الشامل وتشديد الحصار لم يطل المدن الفلسطينية فقط، بل طال القرى النائية والمهمشة و التي تفقر إلى الحدود الدنيا من خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجها المواطنون الفلسطينيون لعلاج أطفالهم ونسائهم وشيوخهم. وقد شكلت عملية تشديد الحصار الداخلي في الضفة الغربية و غزة ضربة جديدة للسكان المدنيين:

- عدد الموتى من المرضى على الحواجز (45) حالة.
- عدد الولادات على الحواجز (31) ولادة.
- عدد الوفيات من الأجنة على الحواجز (17) جنينا.
- عدد حالات منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى أو إلى المستشفيات (350) حالة.

6. منع دخول الأدوية و المساعدات الطبية:

تركت سياسة الإغلاق آثارا خطيرة على حق السكان الفلسطينيين في التمتع بأفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسمية و العقلية، حيث منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وصول الإمدادات الطبية من الخارج، كما منعت دخول سيارات الإسعاف التي تبرعت بها العديد من الدول لزيادة حجم خدمات الإسعاف و العلاج التي ينبغي تقديمها للسكان. كما فرضت ظروف الحصار و الإغلاق على الأراضي الفلسطينية على نحو نصف الشعب الفلسطيني العيش تحت خط الفقر، فقد بلغ عدد أيام الإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من شهر تشرين الأول العام 2000 و حتى شهر أيلول من العام الماضي بلغت 240 يوما وشكلت نسبة 66.6% من إجمالي أيام الفترة

المذكورة. حيث أن الإغلاق الكلي المفروض على محافظات الضفة شكل نسبة 65.8% و بلغت نسبة الإغلاق الجزئي 34.2%.

عاشرا: خسائر الاقتصاد الفلسطيني:

منذ توقيع اتفاقية أوسلو 1993 أصبح الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية سياسة متكررة، وعقب انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 فرضت سلطات الاحتلال حصارا دائما على الأراضي الفلسطينية. إن إجمالي قيمة الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة وحتى مطلع شهر يناير من 2002 بلغ 7.5 مليار دولار، وذلك نتيجة لتواصل سياسة العدوان الإسرائيلي وأعمال القصف والتدمير للممتلكات الفلسطينية وفرض الحصار المشدد على مختلف المدن والقرى الفلسطينية، إضافة إلى الأسباب المتعلقة بضرب مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني وروافده الأساسية:

1. خسائر الإنتاج المحلي:

لقد بلغت قيمة الخسائر التي لحقت بالنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من شهر تشرين الأول العام 2000 و حتى شهر أيلول لعام 2001 مبلغ 2,462 مليار دولار أمريكي. وأوضحت وزارة المالية أن قيمة المستحقات المالية للسلطة المحتجزة لدي الجانب الإسرائيلي بلغت حتى نهاية عام 2001 ما قيمته 520 مليون دولار.

2. العجز المالي في السلطة الوطنية:

قد تتجاوز قيمة العجز في موازنة السلطة الوطنية لعام 2002 ما قيمته 350 مليون دولار في حال استمرار الوضع الراهن ومواصلة الجانب الإسرائيلي احتجاز المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية.

3. انخفاض إيرادات ضريبة الدخل:

انخفضت إيرادات ضريبة الدخل في 2001 بنسبة 40%-50% مقارنة مع العام الذي سبقه علما أن إجمالي ضريبيتي الدخل والأملاك بلغ العام قبل الماضي نحو 60 مليون دولار.

4. الأضرار على العمل و العمال:

- عدد العاطلين عن العمل 257,000.
- معدل البطالة في الضفة الغربية و قطاع غزة 60%.
- الخسائر اليومية للعمال الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل 3.6 مليون دولار.
- نسبة الانخفاض في مستوى الدخل الفردي 47%.

- نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر 64%.
 - مجموع الخسائر بسبب الإغلاق لعام 2001م هو 1.7 مليار دولار.
 - مجموع الخسائر اليومية تقدر ب 12 - 15 مليون دولار.
- مما حذا بالسيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو أن يصرح " أن حصار إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة يفاقم الجوع بين الفلسطينيين".

5. أضرار القطاع الزراعي:

جدول (6) نوع الأشجار التي جرفت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، 2001

عدد الأشجار	نوع الأشجار التي جرفت
122,900	أشجار الزيتون
13,371	أشجار الحراج
13,251	أشجار النخيل
12,000	أشجار الموز
43,494	أشجار العنب
190,000	أشجار أخرى
395,016	إجمالي الأشجار التي جرفت

جدول (7) عدد الدنومات التي جرفت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، 2001

عدد الدنومات	الدنومات التي جرفت
13,781	مساحة الأشجار التي تم تجريفها
3,410	مساحة الخضراوات التي تم تجريفها
4,315	مساحة الحمامات التي تم تجريفها
1,283	مساحة المحاصيل الحقلية التي تم تجريفها
30,000	تجريف سطح التربة
52,789	إجمالي الدنومات التي تم تجريفها

6. خسائر الثروة الحيوانية:

لقد وصلت خسائر الثروة الحيوانية 18.7 مليون دولار، أما الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الأعلاف فبلغت ما يزيد على 10 ملايين دولار.

7. خسائر الثروة السمكية:

بلغ إجمالي خسائر الثروة السمكية 3.8 مليون دولار.

8. خسائر قطاع المقاولات:

إن إجمالي الخسائر التي لحقت بقطاع المقاولات منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية شهر ديسمبر 2001 تقدر بما يزيد على 320 مليون دولار أمريكي.

و قد اضطر العديد من أصحاب شركات المقاولات مؤخرًا إلى إغلاق أبواب شركاتهم بعد أن توقف نشاطهم بشكل كلي نتيجة الحصار الإسرائيلي المتواصل والعراقيل التي تواجه دخول المواد الخام.

9. خسائر قطاع الإنشاءات:

قدرت وزارة المالية إجمالي قيمة الخسائر التي لحقت بقطاع الإنشاءات بشكل عام منذ بداية الانتفاضة وحتى منتصف شهر أكتوبر 2001 بنحو 532 مليون دولار، وذلك نتيجة توقف إنتاجية نحو 80 % من هذا القطاع عن العمل جراء الحصار الإسرائيلي المفروض الذي حال دون توفير الكميات اللازمة من الإسمنت والحديد ولوازم البناء الأخرى.

10. خسائر البنية التحتية:

قال د. محمد اشتية، مدير عام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار "بكدار" أن الخسائر في البنية التحتية تزيد على 230 مليون دولار وهذا يشمل الطرق والمباني والمنازل التي تم تدميرها، إضافة إلى شبكات المياه والمجاري وكل ما له علاقة بالبنية التحتية .

الخاتمة

تطلعت دولة فلسطين إلى تقديم تقريرها السنوي لهذا العام لتصف ثمرة المساعدات الدولية للقطاع الصحي في إعادة تأهيل النظام الصحي الفلسطيني ليصبح قادرا على الاستمرارية في تقديم الخدمات الصحية لأبناء شعبنا الفلسطيني إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر حال دون تحقيق هذه الأهداف الصحية المرجوة ودمر ما تم إنجاز و أوقف عجلة التطوير ، وبذل النظام الصحي الفلسطيني وبمساعدة عربية و دولية استعدادات لمواجهة العدوان الإسرائيلي الذي حمل المؤسسات الصحية أعباء استقبال آلاف الجرحى و المصابين و أعباء مستقبلية في التعامل مع آلاف من حالات الإعاقة.

إن وزارة الصحة تطالب المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح الفوري بنقل الجرحى المصابين إلى المستشفيات و المراكز الصحية بالإضافة إلى السماح لمرضى الكلى والأمراض المزمنة بالوصول إلى المستشفيات وحرية الحركة للطواقم الطبية وسيارات الإسعاف التي تتعرض للقصف المتواصل والسماح بنقل جثث الشهداء إلى المستشفيات و إتمام إجراءات دفنها بصورة لائقة و تمكين وصول احتياجات المستشفيات من الأدوية والمعدات والمواد الطبية والأوكسجين بالإضافة إلى توفير المياه و المواد الغذائية والطائرة . و عدم قصف المستشفيات الفلسطينية و عدم اقتحامها و العبث فيها و المس بالمرضى و الطواقم الطبية و اعتقالهم بالإضافة إلى الإهانة التي تتعرض لها الطواقم خلال عمليات التفتيش التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي.

إن هذا يتطلب وقفة دولية حازمة و توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني و المؤسسات الصحية الفلسطينية و تدخل عاجل و سريع لتقديم المساعدات الضرورية لإنقاذ و حماية الأرواح البشرية في فلسطين و إنهاء الاحتلال و إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته و السيادة على أرضه و موارده الطبيعية و تمتعه بحرية العبور إلى أجزاء وطنه و ليكون له منفذه الدولي على كل دول العالم إن الشعب الفلسطيني ينظر إلى كل دول العالم لوقفة تأييد له لنيل حقوقه و بلوغ الهدف السامي لمنظمة الصحة العالمية .